مراجعة علمية لكتاب

الإسلام والتحدي الاقتصادي

تأليف: محمد عمر شابرا

ترجمة: محمد زهير السمهوري

المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المصرفية

سلسلة إسلامية المعرفة رقم (١٤)، ١٩٩٦م.

مراجعة: صالح مصطفى أحمد معلى

باحث بدائرة الشئون المالية والاقتصادية - مجمع الفقه الإسلامي - السودان

ماجستير اقتصاديات التنمية - جامعة الجزيرة.

مقدمة

ما هي الأسباب التي حالت وتحول دون تحقيق أهداف النظم الاقتصادية المختلفة، والمتمثلة في الكفاءة والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية في أي بلدٍ في العالم؟ وهل يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم أهدافا وإستراتيجيةً ونظرةً عامةً للحياة؟ وما هي أبعاد السياسة التي يتعين أن تعتمدها الدول الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية دون تسببٍ في اختلالات توازن طويلة الأمد؟ أسئلة أجاب عنها الدكتور محمد عمر شابرا من خلال مدخل واثني

عشر فصلاً ضمنها في كتابه: الإسلام والتحدي الاقتصادي. الصادر بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المصرفية، ضمن سلسلة إسلامية المعرفة بالرقم (١٤). وقام بترجمته الدكتور محمد زهير السمهوري، وراجعه محمد أنس الزرقا، وقدّم له الدكتور محمد سعيد النابلسي، في طبعته الأولى ١٩٩٦م. وهو كتاب قال عنه أستاذ الاقتصاد بجامعة كلورا دو بولدر البروفيسور كينيث بولدنغ "هذا عمل ممتاز... وفصوله عن مزايا وعيوب الرأسمالية والشيوعية ودولة الرفاهية هي تحليل بديع... مع فهم عميق جدًا، وأسلوب واضح، يكتب بروح إنساني عميق الاهتمام بمصلحة الجنس البشري. وسيجد المهتمون بالمسألة الأخلاقية للمجتمع في تحليله قيمة كبيرة..." ووصفه البروفيسور فولكر نينهاوس من جامعة بوخوم بألمانيا بأنه "عمل ممتاز أرجو أن يقرأ ليس فقط في العالم الإسلامي بل من قبل الزملاء في الغرب..."

تمهيد: يذهب الكاتب إلى أن خير البشرية هدف تتبناه جميع الأنظمة الاقتصادية على اختلافٍ في المفهوم وكيفية التحقيق. ويقصره المفهوم العلماني الحديث على إشباع الحاجات المادية الأساسية لجميع الأفراد، والقضاء على الفقر، وإتاحة الفرصة للكافة حصولا على الرزق على نحوٍ شريف، وعدالةً في التوزيع للدخل والثروة. هذا وقد فشلت جميع البلدان إسلامية وغيرها في تحقيق هذه الأهداف.

الكفاءة والعدالة: حسب الكاتب أن الكفاءة هي تحقيق الأهداف لا إعلانها فحسب وتتحقق الكفاءة والعدالة بالإجابة العملية عن الأسئلة الثلاثة: ماذا ننتج؟ وكيف؟ ولمن؟

دور النظرة العالمية والإستراتيجية

يرى الكاتب أن الإجابة عن الأسئلة الثلاثة تأتي من وحي القيم التي يتبناها المجتمع، والتي تستند على نظرةٍ عامةٍ للحياة أو فلسفةٍ وإستراتيجية وآلية اصطفاء تمر من خلالها جميع الطلبات على الموارد وآليةٍ حافزةٍ لهمم الأفراد تحقيقا

لمصلحتهم ومصلحة المجتمع، وتجديد الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي والانسجام بين الإستراتيجية والأهداف؛ وإلاّ مُني النظام بالفشل في تحقيق أهدافه.

الأنظمة السائدة: يذهب الكاتب إلى أن الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي تسود العالم، تعرضت إلى عمليات التنقيح والتعديل جراء المشكلات التي اعترضتها. ونتيجةً للتعارض بين أهدافها المغروسة في ماضيها الأخلاقي والديني من ناحية وبين نظرتها العامة إلى الحياة وإستراتيجيتها المرتكزة على العلمانية من الناحية الأخرى، قد فشلت جميعًا في تحقيق أهدافها، وأصاب اقتصادها الكلي اختلالٌ هيكليٌ خطير، ولهذا وغيره لا تصلح لحل مشكلات العالم الإسلامي الاقتصادية والاجتماعية.

الأنظمة الاقتصادية

أولا الرأسمالية: "التناسق المزعوم، القوة الدافعة نحو العلمانية، والثمار الحامضة"

في فصل الكتاب الأول يؤكد الكاتب أنّ الفقر وسط الوفرة والبحبوحة الخالية من البهجة، أعراضٌ لاضطرابٍ عميقٍ في الرأسمالية؛ التي تفترض خطأً – تؤكده التجربة - تناسقًا بين المصالح الخاصة والعامة استنادًا على افتراض الرشد في الأسواق القائم على أنّ الأسعار آلية تصفية حيادية القيم ينتج عنها تلك التوليفة من السلع والخدمات التي تحقق الإشباع الأقصى من ناحية، والاستخدام الكفء وعدالة التوزيع للموارد من ناحية أخرى دون حاجة للتدخل وتحقيق التوازن وفقًا لأمثلية باريتو، وبالتالي فإن الكفاءة والعدالة في الرأسمالية لا يمتان بصلةٍ لأهداف المجتمع العامة.

إنّ فساد الكنيسة واستبدادها وانحلال رجال الدين الأخلاقي مكّنا لفكرة التنوير الأوروبية - القائمة على العلمانية -، أن تسيطر على الرأسمالية ونظرتها العامة للحياة. وبالتالي فقدت الرأسمالية المصفاة الأخلاقية المتفق عليها اجتماعيًا والتي يدعمها الدين بسلطانه على النفس. وضعف الالتزام الاجتماعي وسيطرت

الأنانية وغاب مجتمع الأخوة الذي تستخدم فيه الموارد لتلبية حاجات الجميع. ولذلك حكم "شابرا" بخطأ إستراتيجية الرأسمالية في تحقيق أهدافها، الناتج عن خطأ المفاهيم والفروض التي تقوم عليها بعيدًا عن الأخلاق والأحكام القيمية.

ويؤكد الكاتب أنّ سيطرة المصلحة الخاصة وقدسيتها، وغياب الالتزام الأخلاقي بالعدالة الاجتماعية - الاقتصادية في الرأسمالية قد قاد إلى عدم الكفاءة في التخصيص والإجابة عن الأسئلة الثلاثة، وتشويه الأولويات. ويعود هذا الفشل إلى التناقض بين أهداف المجتمع القائمة على الأخلاق والقيم من ناحيةٍ، واستراتيجيه الرأسمالية ونظرتها العامة للحياة القائمة على التنوير الأوروبي والداروينية الاجتماعية من الناحية الأخرى وبالتالي ظهرت الكنزية بمشكلاتها التي أدت لأن يسود المجتمع الرأسمالي الكثير من العلل الاجتماعية، ودخول الاقتصاد الرأسمالي في مأزق كيف يحقق استقرار الأسعار أبتقليص التكاليف أم بتخفيض الطلب ؟

الاشتراكية: "النظرة العامة للعالم والإستراتيجية، والتوجه الخاطئ للإستراتيجية، وتعقيدات الإصلاح"

في الفصل الثاني من الكتاب يرى الكاتب أنّ ظهور الاشتراكية كان ردة فعل للفشل الرأسمالي في إيجاد مجتمع العدالة الاجتماعية – الاقتصادية. والاشتراكية بكل أنواعها المختلفة يجمع بينها المنشأ العلماني ونقد الرأسمالية واعتبار أنّ الملكية الخاصة ونظام الأجور هما أس البلاء وأساس الشر. وتأثرت الاشتراكية بكل أنواعها المختلفة بالتيارات الأيدلوجية التي سادت عصرها بدءًا بالتنوير الأوروبي وانتهاء بفكر الثورة الفرنسية وشعاراتها. ويعتبر مفهوم الانسلاخ أو الاغتراب المفهوم المركزي في الماركسية عند محاولتها تشخيص وضع الإنسان في المجتمع ووصف العلاج لمشكلاته.

يرى الكاتب أن الفكر الماركسي يقوم علي أساس إلغاء الملكية الخاصة من خلال ثورة البروليتاريا التي تطيح بالرأسمالية دون تدرجٍ في التغيير أو يوتوبيات اجتماعية ومن ثم إقامة المجتمع الشيوعي المثال " من كلٍ حسب طاقته ولكلٍ حسب حاجته " والقائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي. ويرى الكاتب في النظام الاشتراكي تناقضًا كبيرًا لكونه يقوم على افتراضات يشوبها الخطأ البيِّن والتناقض الصريح؛ وقد نتج عنه الفشل في تحقيق الأهداف. ويرجع هذا الفشل إلى التعارض بين أهداف النظام الاشتراكي من جهة، ونظرته العامة للحياة وإستراتيجيته القائمتين على العلمانية من جهة أخرى. وقرر المؤلف أنّ محاولات الإصلاح الاشتراكي لم، ولن تجدي في تلافي عيوبه ومشكلاته ما لم يلجأ إلى تغيير النظرة العامة للحياة والإستراتيجية، واستحداث آلية اصطفاء أخلاقي متفق عليها اجتماعيا لتخصيص الموارد.

دولة الرفاهية وإستراتيجيتها

في الفصل الثالث يذهب الكاتب إلى أنّ إستراتيجية دولة الرفاهية تقوم على أن رفاهية الفرد لا تتحقق بدون تدخُّل حكومي وتؤكِّد على تأمين الحماية المجتمعية للأفراد جميعًا بوساطة الدولة وأن التشغيل التام والتوزيع العادل للثروة والدخل أهداف أساسية لسياسة الدولة. وترتكز دولة الرفاهية على فلسفة التنوير حيادية القيم.

قد أسندت دولة الرفاهية دورًا أكبر للدولة في الاقتصاد تحقيقًا للأهداف مستخدمةً مختلف الوسائل، وأفلحت في تحسين حياة الفقراء لكنها لم تفلح في تحقيق مجتمع العدالة والأخوة الذي تسوده المساواة؛ وذلك لاعتمادها على ذات الإطار العلماني، وافتقارها إلى الآلية الحافزة للأفراد والجماعات والتي تحدد أولويات الطلب على الموارد بما ينسجم ومتطلبات التوازن الاقتصادي الكلي وأهداف المجتمع المتعلقة بالتوزيع.

لدولة الرفاهية بعضًا من الجوانب المشرقة المتمثلة في مدارس: اقتصاد المنح، وعلم الاقتصاد الإنساني، وعلم الاقتصاد الاجتماعي، والتي نادت جميعها بضرورة النزعة الإنسانية والاعتبار بالقيم والأخلاق عند صياغة النظريات الاقتصادية وكذا السياسات. بيد أنّها فشلت في تحقيق الهدف النهائي لدولة الرفاهية؛ لافتقارها للمصفاة الأخلاقية المتفق عليها اجتماعيا لتخصيص الموارد وتلبية الاحتياجات حسب أولويتها في النظام القيمي للمجتمع.

التناقض في الاقتصاد الإنمائي ونظرته المتشائمة (اقتصاديات التنمية)

في الفصل الرابع يؤكد الكاتب أن الاقتصاد الإنمائي لم يخرج عن إطار النظرة الغربية للحياة، والداروينية الاجتماعية. وقد أوقعه ذلك في تضارب التحليلات ومن ثم السياسات ونتج عنه اختلال هيكلي خطير، نتيجةً لخطأ الوصفة العلاجية اللازمة.ولم يلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية – الاقتصادية في أهدافه. ويُرجع أسباب الفقر والتخلف إلى أسباب عرقية ومن ثم لتحقيق التنمية يجب تقليد الغرب في كل شيء. وهو لا يهتم بالعدالة الاجتماعية – الاقتصادية بل يزعم أن زيادة فارق المساواة في توزيع الدخول والثروة سبيل لإحداث التكوين الرأسمالي ومن ثم النمو المتسارع على أن تحدث العدالة وفقًا لآلية التنقيط الخفيف.ولافتقاره للآلية المتفق عليها أخلاقيا وقع في ثنائيات عقيمة؛ مما أوقعه في جملة مشكلات تضافرت فيما بينها فعجّلت بعودة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد للتطبيق من جديد وفق رؤية تهتم بإحداث التنمية وفقًا لمعايير الكفاءة والعدالة في استخدام الموارد والاهتمام بخفض الفقر والبطالة وعدم المساواة؛ وإن كان قد فشل في تحقيق أهدافه بسبب نظرته الحيادية إزاء القيم واعتماده على وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين للتكيف الاقتصادي؛ دون اعتبارٍ لمكونات البرنامج المختلفة التي تحكي عنها تجربة شرق آسيا في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية- الاقتصادية في آنٍ معًا. ومن ثم فإن التحدي هو

أن يطرح "النيوكلاسيك" النمو والعدالة في إطار إستراتيجيةٍ تقوم على القيم المتفق عليها اجتماعيًا والتي توفّر الشروط الخلفية للنجاح

الاقتصاد الإسلامي

النظرة العامة إلى الحياة والإستراتيجية الإسلامية

في الفصل الخامس يؤكد الكاتب أن الإسلام دين عالمي يقوم على ثلاثة مبادئ هي توحيد الخالق، والخلافة، ووجوب العدالة للبشر جميعًا وأن النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف عن غيره من النظم هدفًا وإستراتيجيةً ونظرةً عامةً للحياة يستمدها من الشريعة الإسلامية وأنّ أهدافه تعوّل على الأخوة والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية وتقتضي إشباعا متوازنًا للحاجات المادية والروحية للبشر جميعًا. وتختلف الكفاءة في المفهوم القيمي الإسلامي عنها في غيره؛ وتدل على "النسبة بين الناتج النافع والمدخلات" ووفقًا لمقاصد الشريعة الإسلامية فإن كل ما يشبع حاجات البشر المادية والروحية يُعَدُّ حاجةً يجب إشباعها بتوازنٍ يحقق السعادة وسلام النفس.

للإسلام إستراتيجية تستند على نظرته العامة إلى الحياة وتتجه لتحقيق أهدافه عبر وسائلها المتمثلة في: أولاً آلية اصطفاء أخلاقي متفق عليها اجتماعيًا توجب على المسلم تمحيص طلباته المحتملة على الموارد عبرها، كآليةٍ أولى لمرور الطلبات قبل أن تخضع للآلية الثانية المتمثلة في نظام الأسعار ويدعم هذه الآلية الاعتقاد بالحساب أمام الله في اليوم الآخر، وثانيًا توافر نظام للحوافز الصحيحة يستند على مفهومي المسئولية أمام الله والحياة بعد الموت اللذين يعطيان المصلحة الخاصة مدىً أبعد، ذا بعدٍ روحي يحفز الفرد على الاجتهاد عملاً من أجل الرفاهية الاجتماعية تحقيقًا للكفاءة والعدالة. ثالثًا السعي لتجديد الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي والمالي ليصبح مواتيًا لتحقيق الأهداف من خلال إصلاح البشر وإعادة هيكلة أنماط الاستهلاك والاستثمار والملكية والمؤسسات الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية.ويعزِّز ذلك دورٍ فعّال تقوم بـــه الدولـــة فـــي النـــشاط الاقتصادي ترجمةً لأهداف الإسلام لواقع عملي حفاظًا على توازن الخاص والعام من المصالح. ويؤكد الكاتب على أن البرنامج الإسلامي كلٌ متكامل ومنهجٌ شامل يعترف بالندرة والمشكلات الناجمة عنها ويضع في المقابل الإستراتيجية والوسائل المنسجمة مع نظرته العامة للحياة ومقاصد الشريعة.

الانحراف: تنحصر أسباب معاناة البلدان الإسلامية من حالات عـــدم المـــساواة واختلال التوازن في ظـــل وجـــود النظـــرة الإســـلامية العامـــة إلـــى الحيـــاة والإستراتيجية المنسجمة معها، في عدم تطبيقها للإستراتيجية الإسلامية تطبيقًـــا كاملاً؛ وأنّ الانحطاط السياسي والأخلاقي، والانحطاط الاقتصادي المفضي لعدم العدالة الاجتماعية – الاقتصادية واستغلال الفقراء في مجالات الإنتاج المختلفـــة، أسبابًا أساسيةً لهذا الانحراف، ويؤكد على ضياع فرصة الإصلاح رغمًـــا عـــن الاستقلال الذي تحقق في الظاهر. وأن دور العلماء في هذا الإصلاح كان ســـلبيًا بدلاً عن النهوض بدور الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي المنوط بهـــم، لكنـــه يؤكد على أن صحوة الجماهير لن تطيل هذا الانحراف وستجبر الحكـــام علـــى إتباع الإستراتيجية الإسلامية.

تقوية العامل البشري

في الفصل السابع يؤكد الكاتب أنّ تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية حتـــى في بيئةٍ إسلامية ملائمةٍ يتطلب حفز العامل البشري لتحقيق التخصيص الكـــفء والتوزيع العادل للموارد ويتطلب استعدادًا لدى الأفـــراد لتقـــديم العمـــل الـــشاق والكفء المقترن بالاستقامة ووازع الضمير والنظام، والتضحيات تغلّبًـــا علـــى عقبات التنمية، لكنه يؤكد على أن الحوافز وحدها لا تكفي ما لم تقترن بتحقيـــق العدالة الاجتماعية - الاقتصادية، وبالنهوض بالقوى البـــشرية بتـــوفير فـــرص التدريب والتأهيل المهني رفعًا للإنتاجية وتوسيع التسهيلات التمويليـــة لتعزيـــز

المشاريع الصغيرة لما لها من جدوى اقتصادية وإسهامٍ في توسيع قاعدة الملكية وبالاستفادة من المؤسسات المختلفة لإحداث التحول الأخلاقي المطلوب القائم على القيم الإسلامية المساعدة على دفع عجلة التنمية واستخدام المنهج التدريبي الذي يخرِّج الفرد الصالح المتعلِّم للمهارات المطلوبة العارف بأكثر تقانات الإنتاج والإدارة والتسويق فاعليةً.

تقليص تركيز الثروة: في الفصل الثامن يذهب الكاتب إلى أن العقبة الكأداء في طريق تحقيق هدف المساواة الإسلامية المنشود هي التركيز الراهن لملكية وسائل الإنتاج في البلدان الإسلامية. وانسجامًا مع مفهوم الخلافة لابد من إصلاحاتٍ جذريةٍ تتصل بتقليص هذا التركيز، إضافةً لتشجيع نشر المشروعات الصغيرة في قطاعي الصناعة والأعمال في الريف والمدينة على حدٍ سواء.فضلاً عن توسيع قاعدة الملكية ومراقبة الشركات في تنظيم المشاريع الكبيرة. واستخدام آليات النظام الإسلامي " الزكاة والمواريث"، وإصلاح النظام المالي إلغاءً للفائدة الربوية منه.

إصلاح الهيكل الاقتصادي: يؤكد الكاتب في الفصل التاسع أن تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في ظل المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد في البلدان الإسلامية رهين بتقليص امتصاص الموارد لإنتاج زيادة قصوى في تلبية الاحتياجات والمدخرات، وتكوين رأس المال والعمل الحر وفرص التشغيل وإصلاح الاقتصاد بتغيير أذواق المستهلكين عبر آلية الاصطفاء الأخلاقي. وتقسيم السلع والخدمات إلى احتياجات وكماليات ومتوسطات وفقًا لمعايير الاستهلاك الإسلامية وتوافر الموارد والآثار المتوقعة على الأخوة والمساواة الاجتماعية. هذا ويجب تحرير السلع والخدمات من الاحتياجات إنتاجًا واستيرادا وتوزيعًا؛ تحقيقًا للتناسب بين تخصيص الموارد الاقتصادية والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والإصلاح المالي خفضًا للإسراف وإصلاحا لهيكل

الإنفاق بجعل المصلحة العامة هدفًا أساسيًا لكل إنفاق عام تركيزًا على مشاريع البُنى التحتية المادية والاجتماعية، مع الأولوية الريفية لهذه المشاريع وتحقيق الأمن عبر الإنفاق على المؤسسات التعليميةٍ والمرافق الصحية والمرافق العامة لاسيما في المناطق الريفية لما لهذه المؤسسات من دورٍ رائدٍ في إحداث الإصلاح الأخلاقي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية - الاقتصادية بما يدعم سياسات المصالحة والتعايش السلمي على حساب الإنفاق الدفاعي المتضخم. والإصلاح الضريبي للوضع القائم؛ لتحقيق المرونة والعدالة.

حالات العجز الإسلامي: يذهب الكاتب إلى أنّه وفي الوقت الذي يقود فيه التمويل بالعجز والاقتراض إلى مشكلاتٍ كثيرةٍ، حال استخدامه في غير التمويل الاستثماري، نجد أن الدول الإسلامية لجأت إليه متناسيةً طرقًا أخرى أباحها الإسلام لتمويل العجز. هذا ويجوز للحكومة اللجوء له في الحدود الدنيا بعد التقييم الدقيق لمنافع وتكاليف المشروعات محل التمويل

تحسين مناخ الاستثمار: يؤكد الكاتب أن وجود القيم وحده لا يكفي لحفز الناس لاستثمار أموالهم في استثمارات طويلة الأجل إلا إذا توقعوا عائدًا ربحيًا معقولاً؛ ولا يتحقق الربح إلا بتهيئة المناخ الملائم للاستثمار؛ بتطبيق النهج الإسلامي المفضي إلى ثبات السياسات الاستثمارية العامة. وإلغاء قيود الصرف واستخدام سياسة تعزيز الصناعات التي تنافس الاستيراد لإقامة المشاريع ذات الجدوى الاجتماعية - الاقتصادية. وإزالة القيود الإدارية (البيروقراطية). وإصلاح النظام الضريبي. وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي على أساس المساهمة مشاركة لا قروضًا ربوية.

إعادة هيكلة الإنتاج: ضمانًا لتوجيه زيادة الاستثمار الناتجة عن تهيئة مناخه، إلى إنتاج الاحتياجات، لابد من تغيير أذواق الأفراد من خلال حفزهم أخلاقيا واجتماعيًا وإزالة عقبات الإنتاج وإصلاح هيكل النظام المصرفي والإصلاحات

الزراعية والريفية والاستخدام الكفء للعمالة وعدم اللجوء إلى المشروعات الكبيرة إلا للضرورة.

إصلاح الهيكل المالي: في الفصل العاشر يرى الكاتب ضرورة إصلاح الهيكل المالي في البلدان الإسلامية؛ لما له من دورٍ بارزٍ في إحداث الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي المنشود. وتوجيه التمويل إلى العدد الأمثل من المشاريع الصالحة لإنتاج ما يلبي الاحتياجات إنتاجًا واستيرادًا وتوزيعًا ولابد من إصلاح النظام المصرفي من خلال تطبيق القيم الإسلامية.

التخطيط الاستراتيجي للسياسة: في الفصل الحادي عشر يرى الكاتب أن البلدان الإسلامية لن تحقق مقاصد الشريعة في ارض الواقع ما لم تحدِّد وبدقة متناهية أين هي الآن؟ والى أين تريد أن تسير؟ عبر خطةٍ لسياسةٍ إستراتيجية طويلة الأجل، تعكس تغييرًا واضحًا في فلسفة التنمية وإستراتيجيتها وتهيمن على ما عداها من السياسات الضريبية والنقدية والدخلية، وتحرر كل ما يخدم الاحتياجات. ويجب أن تتميز هذه الخطة بالثبات والاستقرار، وأن تُزال منها الأخطاء بعقلٍ مفتوح وتختلف باختلاف البلدان الإسلامية وظروفها.

الخاتمة: اجتهدت النظم الوضعية في تحقيق العدالة الاجتماعية - الاقتصادية وفشلت في ذلك بسبب التناقض بين أهدافها من ناحية ونظرتها العامة للحياة وإستراتيجيتها من الناحية الأخرى، وسيلازمها هذا الفشل طالما ركزت على الإشباع المادي لحاجات البشر دون التفاتةٍ لإشباع الجوانب الروحية وتجاهلت المصفاة الأخلاقية المتفق عليها اجتماعيًا لتخصيص الموارد. وسيلازم الفشل البلدان الإسلامية أيضا، طالما اتبعت الإستراتيجية الغربية هذه؛ لاختلاف بيئة المنشأ، والنظرة العامة للحياة، والخلل المنهجي الذي تنطوي عليه النظرة الغربية.

إنّ ما تحتاجه البلدان الإسلامية هو إستراتيجية تساعد على تخصيص الموارد النادرة بشكل عادل وفعَّال وفقًا لمتطلبات الحياة الطيبة. وتتكون

الإستراتيجية الإسلامية من ثلاثة عناصر هي آلية اصطفاء أخلاقي متفق عليها اجتماعيًا، لتمكنها من التمييز بين الاستخدام الكفء والعادل للموارد النادرة من غيره. ونظامٍ للحوافز يشجع الأفراد على استخدام الموارد وفقًا لما تفرضه آلية الاصطفاء. وإصلاح يجدد الهيكل الاجتماعي- الاقتصادي على نحوٍ يعزّز العنصرين السابقين لتحقيق ذلك النوع من إعادة تخصيص وتوزيع الموارد بما يتفق ومقتضيات الحياة الطيبة في ضوء الرؤية الإسلامية للحياة.